الأمن الغذائي دراسة تطبيقية العراق واقع حال للمدة ٢٠٠١-٢٠٠٣

أم.د. ندى شاكر جودت
م.م. انتصار حسون رضا
جامعة بغداد- كلية التربية/ابن رشد

الإطار النظري

مشكلة البحث :

أن مشكلة إنتاج الغذاء ومدى كفايته في العراق الوطن العربي والعالم يعتبر من المشاكل المهمة والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الدول. إذ أن المشكلة ليس إنتاج الغذاء بقدر ما هو النقص والتقصير في انتاجه.

هدف البحث :

هناك مفارقة مثيرة أن العراق بلد زراعي بالأساس وكان من المنتظر أن يحقق الاكتفاء الذاتي فيما يخص الموارد الزراعية والحيوانية خصوصاً وأنه يتمتع بموارد طبيعية وأمكانيات مالية كبيرة !!! وإذا به يعاني أزمة في الإنتاج الغذائي .

إذ أن الوقوف على هذه الأزمة ومعرفة أسبابها ومعالجتها الآنية ومقترحات تطوير الأمن الغذائي في المستقبل.

فرضية البحث:

بما أن الزيادة السكانية بتزايد مستمر سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الفجوة الغذائية والتدريجية بين العرض والطلب ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة والجادة في إنتاج الغذاء من قبل المسؤولين في الدولة.

حدود البحث :

البعد المكاني : العراق واقع حال .

البعد الزماني: ٢٠٠١-٢٠٠٣م

منهجية البحث :

اعتمد البحث بالدراسة منهج الوصف القائم على وضع البيانات موضع التفسير والتحليل ،إذ استند في جمع المعلومات على دراسة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت منطقة الدراسة وتحليلها إلى استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية الصادرة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية للإسناد البحث ودعمه.

تنظيم البحث :

لغرض الإجابة عن مشكلة البحث واثبات صحة الفرضية المطروحة فقد جاء بناء الدراسة بثلاثة مباحث يتضمن المبحث الأول مفهوم الأمن الغذائي وأهميته، ومشكلة انعدام الأمن الغذائي ، وخصائص وتصنيف الأمن الغذائي ووسائل تحقيقه .

والمبحث الثاني تضمن حالة الغذاء عربياً وعالمياً على سبيل المثال أما المبحث الثالث فقد تضمن الآثار السياسية والاقتصادية على أوضاع إنتاج الغذاء في العراق في سنوات الدراسة (٢٠٠١–٢٠٠٣) وتحليل هذا الواقع، إضافة الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

الفصل الأول: مفهوم الأمن الغذائي

لقد عرف الإنسان الجوع منذ بداياته وتعلم محاولات التغلب عليه وسبق بضع أهداف أمنه الصحي والغذائي وزيادة موارده وأهمية التبادل والتعاون بين الأقاليم والشعوب وانطلاقاً من ذلك جاء مصطلح الأمن الغذائي كاصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية وتبنته الحكومات ليكون مرافقاً مع المصطلحات التي تنبه على ضرورة مواجهة أخطار تهدد المجتمع، فإن أي دولة تنشد استقلالها السياسي لابد ان تدعم ذلك الاستقلال بالاستقلال الاقتصادي وخصوصاً في الدول النامية التي تعاني من مشكلة التخلف[١]. فكان هذا الموضوع محور اهتمام الهيئات والمنظمات الدولية خصوصاً منذ انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي سنة(١٩٧٤)، حيث شهد انبثاق هيئة تهتم بالبحث والمتابعة لمشكلة الغذاء عرفت بالمجلس العالمي للتغذية.

فدولياً وضعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة مفهوماً للأمن الغذائي هو (ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة، كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة ولا يأتي ذلك إلا بتوفر إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة مادياً واقتصادياً للجميع)[٢].

وعربياً حددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مفهوماً للأمن الغذائي يتمثل في (توفر الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستقرة لكل أفراد الأمة العربية اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكاناتهم المادية)[٣].

من هنا يتضح لنا بأن الأمن الغذائي هو هدف سامٍ تسعى الشعوب لتحقيقه ومواجهة الصعوبات والعوارض الطبيعية وتوفير كل الظروف من أجل ذلك. وعلى صعيد

الدولة فإن الأمن الغذائي يتحقق (عندما يستطيع إنتاج وتسويق وتنظيم تجارة تلك الدول القادرة على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وخصوصاً في الأزمات وفي أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية)[٤].

أهمية الأمن الغذائي :

إن مكافحة الجوع وسوء التغذية لا يتطلب فحسب إنتاج قدرٍ أكبر من الغذاء، فإنتاج الأغذية على المستوى العالمي يكفي لإطعام الجميع، ولكن كل فرد لا يحصل على نصيب كافٍ من ذلك الإنتاج، ولن يتحقق ذلك إلا إذا ألزمنا أنفسنا كأفراد وأمم أعضاء في المجتمع الدولي بتضييق الفوارق وهدم الحواجز التي تحرم بعض الأفراد من الحصول على كفايتهم من الغذاء. ويتطلب الأمر التزاماً متواصلاً وطويل الأمد بتعبئة الموارد والخبرات في كل القطاعات من الحكومة ورجال الصناعة والمزارعين والمستهلكين ومن العلماء[٥].

ولابد من الإشارة هنا إلى نقطتين أساسيتين، الأولى هي تفاوت وجهات النظر حول المجال الحيوي الذي يجب فيه توفير الأمن الغذائي. فالبعض يعتقد ان الأمن الغذائي توفيره على المستوى العالمي بما يضمن سد احتياجات سكانه. والبعض الآخر يعتقد ان تحقيق الأمن الغذائي يجب أن يكون على المستوى الإقليمي، أي يستطيع كل إقليم إنتاج ما يكفي لحاجة سكانه من الغذاء، وعلى هذا الأساس سعت كل دولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من أجل الوصول إلى وضعية تقوم على إنتاج كل ما يحتاجه مواطنوها من طعام وغذاء.

أما الثانية فهي ان مفهوم الاكتفاء الذاتي يختلف عن مفهوم الأمن الغذائي فلا يعني مفهوم الأمن الغذائي ان تنطوي الدولة على نفسها وتنعزل عن العالم فلا تربطها به علاقات تجارية ولا مصالح متبادلة. كما انه لا يعني ان تتولى دولة ما إنتاج كل ما تحتاجه من غذاء محلي دون الأخذ بعين الاعتبار جدوى اقتصادية أي لايعني ان تنتج الدولة كل السلع التي تحتاجها للغذاء.

ومن وجهة أخرى لا يعني مفهوم الأمن الغذائي ان يتوفر للدولة كل العملات الصعبة التي تستطيع بها ان تستورد ما يحتاجه مواطنها من الغذاء.

مشكلة إنعدام الأمن الغذائي:

لقد أصبح واضحاً للجميع ان حاجة الإنسان للطعام هي أكثر الحاجات إلحاحاً كونها حاجات غريزية متجددة ولذلك ظلت مشكلة توفير الغذاء هي الشغل الشاغل لكل المجتمعات وعلى مر العصور تتزايد وتخف تبعاً لتغير الظروف، وفي إطار إنعدام الأمن

الغذائي، والذي يمكن تعريفه بأنه (الخوف من أن كمية ونوعية الغذاء المتاح لا تلبي المتطلبات الغذائية الدنيا للفرد في مدة زمنية معينة)[٦].

وينبغي هنا التفريق بين ماهو غذاء وماهي تغذية، فالغذاء هو توفير الطعام لكافة مجموعات السكان، بينما تعني التغذية حصول الإنسان على الطعام المتوازن والصحي.

خصائص الأمن الغذائي[٧]:

الاكتفاء– وهو القدرة على الإنتاج وتخزين واستيراد غذاء كاف لتلبية الحاجات الغذائية للجماعات البشرية كلها.

الاستقلال الذاتي– الذي يقلل الانكشاف لتقلبات السوق العالمية والضغوط السياسية.

الثبات– بأن تكون التباينات الموسمية والدورية وغيرها في الوصول إلى الغذاء في حدها الأدنى.

الاستمرارية– بأن يتمتع النسق البيئي بالحماية والتحسن عبر الزمن.

العدالة– وتعني في حدها الأدنى ان تحصل كل الجماعات البشرية على الغذاء الكافي.

وبناءً على هذا فإن النسق الغذائي الذي لا يتمتع بواحدة أو أكثر من الخصائص الخمس المذكورة أعلاه سينجم عنه وضع انعدام الأمن الغذائي.

تصنيف الأمن الغذائي:

لقد قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتصنيف الأمن الغذائي إلى ثلاث مراتب هي أمن غذائي معتدل، فقير، وفقير جداً، واعتمد هذا التصنيف على ثلاثة معايير هي[٧]:

١. وضع الإنتاج الغذائي في مدة زمنية معينة.
٢. عرض الغذاء مقاساً بالسعرات الحرارية كنسبة مئوية من المستوى الغذائي المطلوب في مدة زمنية معينة.
٣. وضع العرض الغذائي مقاساً كنسبة مئوية للنمو السنوي في نصيب الفرد من عرض الطاقة المطلوبة في اليوم وفي مدة زمنية معينة.

وهناك مؤشرات أخرى لمعرفة أو قياس انعدام الأمن الغذائي يعبر كل منها عن جانب من الجوانب المتعددة للظاهرة.

آ– وضع الفجوة الغذائية[٨]:

والتي تعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي. وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات

الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محلياً، وفي هذا المجال يمكن النظر إلى وضع الفجوة التغذوية التي تهتم بمستوى الغذاء كماً ونوعاً.

١. **الكمية** : تتمثل في الكم المستهلك من مختلف الأغذية مقاساً بالغرام في اليوم للفرد وبالكيلوغرام في السنة، ويعبر عنها بمقدار ما تولده من سعرات حرارية في اليوم.

٢. **النوعية**: فتتمثل في الأهمية النسبية لكل مجموعة غذائية من حيث إمداد الفرد بالسعرات الحرارية والبروتين ويعتبر متوسط حصة الفرد من البروتين النباتي والحيواني من أهم مقاييس المستوى الغذائي.

ب–وضعية التبعية الغذائية للبلد[٩]:

والتي يمكن قياسها عبر عدد من المؤشرات التي يعبر كل منها عن بعد من الأبعاد المتعددة لظاهرة التبعية الغذائية ومدى اعتماد البلد على الخارج في توفير حاجاته الغذائية في مدة زمنية معينة ومن هذه المؤشرات، مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء ومدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد ومدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية للدولة ومدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية لأسباب سياسية أو عسكرية بدلالة نسبة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية.

جـ–المستوى الغذائي للفرد:

لقد حددت المعايير الصحية ان الإنسان البالغ لكي يقوم جسمه بوظائفه العضلية والذهنية كاملة، يحتاج يومياً إلى ما لا يقل عن (٢٥٠٠) سعرة حرارية، ويحتاج الفرد في المتوسط إلى (٦٥) غراماً بروتينياً كلياً طبقاً للحاجات الصحية الدنيا منها (٤٠) غراماً بروتينياً مثالياً مرتفع القيمة الحيوية كبروتين المنتوجات الحيوانية.

وعلى سبيل المثال تشير آخر التقديرات لعدد ناقصي الأغذية بأن (٧٩٢) مليوناً من السكان في البلدان النامية و(٣٤) مليوناً في البلدان المتقدمة كانوا لا يزالون يعانون من نقص الأغذية خلال السنوات ١٩٩٦–١٩٩٨ (أنظر الجدول ١).

إن العدد الكلي للسكان ناقصي الأغذية والبالغ عددهم ٨٢٦ مليون في العالم لا يمثل تعبيراً عن تقديرات السنة الماضية. ويظهر هذا ان مسار الانحدار وانخفاض عدد ناقصي الأغذية الذي لوحظ بوضوح في النصف الأول من التسعينات بمعدل (٨) ملايين شخص سنوياً قد تعرقل في سنة(١٩٩٨)والتفسير هذا الأمر يكمن في سوء الأوضاع الاقتصادية والمناخية التي أثرت في مناطق واسعة من العالم النامي في تلك السنة (الأزمة المالية وظاهرة النينيو) ففي حين يتوقع هبوط في نسبة ظاهرة انتشار ناقصي الأغذية من(٣٣%) سنة(٢٠١٥)، فإن النسبة العالية لنمو السكان تعني بأن العدد الحقيقي للإفراد ناقصي الأغذية سيزداد بصورة طفيفة من الآن وحتى سنة(٢٠١٥). ويظهر بعض البلدان الفقيرة جداً في شرق آسيا، ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأدنى وخصائص مماثلة لديها لخفض عدد ناقصي الأغذية إلى النصف بحلول سنة(٢٠١٥).

وسائل تحقيق الأمن الغذائي:

يجب أن تضع كل دولة ستراتيجية غذائية تعنى بتوجيه الامكانات المتوفرة واستغلالها بشكل عقلاني بما في ذلك مواردها الطبيعية من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق توافق بين العرض والطلب الغذائي الذي يتماشى مع تلبية الحاجات الغذائية ويقلص التبعية الغذائية. وهذا يعني البحث بكل الوسائل للاعتماد على الإمكانات المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، لأنه حتى وإن توفرت العملة الصعبة التي تسمح بالاستيراد فإن ذلك لا ينجي من التبعية للخارج(١٠).

وعلى هذا الأساس فإن الاستراتيجية يجب أن تكون واضحة ودقيقة ومحددة في الزمان والمكان، مما يتطلب ان تتخذ الدولة كما قلنا مجموعة من الإجراءات وتتبع عدداً

من الوسائل حسب ظروفها وامكاناتها. والحقيقة ان هذه الوسائل مترابطة بعضها البعض بحيث يظل مردود أي أجراء ضعيفاً إذا لم يتم دعمه بباقي الإجراءات وكلما كان ذلك منتظماً توفرت لنا الإمكانات لتحقيق الهدف ويمكن تسليط الضوء على أهم هذه الوسائل وحسب مايأتي:

أولاً- اتباع الوسائل العلمية في رفع الإنتاجية:

لقد قامت الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الزراعة بدور كبير على التحول إلى مرحلة الآلة والإنتاج الوفير. وقد حدثت تطورات كبيرة في الإنتاج الزراعي بفضل منجزات الهندسة الوراثية التي يتم تطبيقها في مجال الزراعة وتنظيم وإعداد وجمع الدراسات والأبحاث المتعلقة بالكائنات المعدلة وراثياً ويتضمن معرفة الحقائق بشأن انتقال مقاومة المضادات الحيوية من الميكروبات المعدلة وراثياً إلى أنواع البكتريا في الطبيعة وعند الإنسان، ومتابعة مدى انتشار الحساسية عند الإنسان من الأغذية المعدلة وراثياً. وتطوير الآلات والمكائن واستخدام الاسمدة والمبيدات وغيرها والتي ساهمت جميعاً في أن يصبح القطاع الزراعي معتمداً على كثافة استخدام التكنولوجيا ورأس المال(١١).

وكذلك مرحلة البحث العلمي والتي تعد مرحلة متقدمة تفتح آفاقاً لا حدود لها لتطوير التقنيات التي تتسق مع الظروف المحلية. وعليه لابد من ان يستوعب البحث العلمي كافة جوانب العنصر الذي يراد تطويره وكذلك بالنسبة للري والصرف ومعدل هطول الأمطار وتحسين وتخصيب التربة والعمليات الزراعية ومقاومة الآفات والإمراض ما بعد الحصاد وتطوير العليقة الحيوانية وتصنيع المنتجات وتطوير التسويق. ولذلك فالبحث العلمي يلعب دوراً كبيراً في إحداث تطور في العمليات الزراعية لمجابهة المشاكل والتحديات الزراعية.

ثانياً- تصنيع وسائل الإنتاج الزراعي وفائض المنتجات الزراعية:

إن عملية تصنيع وسائل الإنتاج الزراعي من العوامل المهمة في عملية تطوير الانتاج الزراعي، خصوصاً إذا ماعرفنا ان استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي من الخارج مكلف جداً، والمخاطر التي تتعرض لها عملية الاستيراد من حيث توفير العملة الصعبة أو العلاقة مع الدول المصدرة. وعليه فإن هذا الإجراء يتيح انتشار المكننة الزراعية بشكل واسع ويهيء وسائل الإنتاج من آلات ومعدات وعدد بأسعار مخفضة للفلاحين(١٢). كما ان تلف جزء غير قليل من المحاصيل الزراعية يتطلب التوسع في تصنيع الفائض الزراعي من خلال إنشاء المعامل والمصانع وفق الحاجات الفعلية واعتماداً على الخبرات

العلمية المحلية بحيث يستوعب كل المخصص للتصنيع. كما إن تصنيع المدخلات الزراعية الأساسية كالأسمدة الكيمياوية والآلات أصبح في الظروف الحالية أكثر ملاءمة، وذلك لانسحاب بعض الدول المتقدمة من هذه الصناعات التي تعتبرها ملوثة[١٣]. كما ان توفير وسائل الانتاج المصنعة محلياً يتيح استخداماً واسعاً لها مما يساهم في زيادة الانتاجية والانتاج الزراعيين ورفع المردود الاقتصادي للمحاصيل الزراعية وتخفيض كلفة الإنتاج.

ثالثاً- تنمية مصادر المياه والاقتصاد في استعمالها وضمان تدفقها:

أصبح من الواضح بأنه لن يكون هناك أمن غذائي من غير أمن مائي، وهذا يتطلب مجموعة من الإجراءات، أهمها تنمية الموارد المائية وبذل الجهود للحد من الاستنزاف والهدر والتلوث والاستمرار في التنقيب عن مخزون المياه الجوفية والترشيد في استخدامها وتخصيصها لمختلف القطاعات وبما يتناسب وسياسة التنمية المعمول بها[١٤].

إن ترشيد وزيادة كفاءة استخدام الموارد المائية عامل مهم في زيادة الإنتاج الزراعي، وهذا يتطلب كفاءة إدارة المشروعات المائية ووضع ملامح للسياسات الاروائية والسياسات الزراعية وللعلاقة التكاملية والتنسيقية بينهما وبما يضمن الترشيد المطلوب[١٥].

إن إقامة السدود وتخزين المياه وبذل الجهود لتخفيض الموارد المائية المهدورة وتطبيق وسائل الري الاقتصادية، ومنها الري باستعمال نظام الرشاشات ونظام التنقيط إضافة إلى تسوية سطح التربة عند استعمال طرق الري السطحية بالضمر المباشر، والمحافظة على البيئة الأساسية للري وادخل أساليب جديدة تنسجم مع التغيرات الموسمية لزيادة كفاءة استخدام المياه، وادخال تحسينات على تصميمات وتكنولوجيا الري وزيادة كفاءتها وخفض تكاليف تشغيلها وإزالة العقبات الفنية التي تحول دون استخدام المياه السطحية والمياه الجوفية[١٦].

كل ذلك سيحقق هدف تنمية هذه الموارد والحفاظ عليها.

رابعاً- الانفتاح على الخارج وسياسات التجارة الخارجية:

إن الانفتاح على الخارج يوضح سياسة الاكتفاء الذاتي لا يعني المقاطعة الاقتصادية مع العالم الخارجي، بل تنمية الإمكانات المتاحة حيث توجد احتياطات إنتاجية من الممكن تعبئتها في الدول المعنية[١٧].

كما ان الأمن الغذائي يعني ان يكون الانتاج القومي متاحاً أكثر من التمويل الخارجي، أي عدم الاستغناء عن التبادل أو الاستيراد. ولكن من المهم هنا ان نختار بلدان

الاستيراد بدقة وعناية، وعليه يجب مراعاة العلاقات والروابط الإقليمية والسياسات، كذلك قدرة البلد المصدر على الاستمرار على التصدير وبعقود طويلة الأمد لضمان استمرارية الاستيراد دون ضغوط سياسية وكذلك العمل على تنويع مصادر الاستيراد(١٨).

ويكفي للرد على هذا الوضع بالتذكير بأن التصنيع لا يقتصر على زيادة القوة الشرائية للإفراد بل يعني أساساً القضاء على حالة التخلف وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي القضاء على حالة التبعية الاقتصادية لهذه الأقطار وتلك المنتجات الصناعية خاصة المعوضة للاستيرادات، وبهذا المعنى فإن عملية التصنيع في البلدان المتخلفة تتعارض مع مصلحة الرأسمالية العالمية لأنها تساعد البلدان المتخلفة على الخروج من دائرة التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل أو على الأقل تحسين موقعها المتخلف من هذا القسم(١٩).

والتركيز على تصنيع الأغذية لتسهيل عملية التجارة البينية وجعل الإنتاج الزراعي قادراً على مواجهة المنافسة وتحديد سياسة الاستهلاك والإنتاج، التي في ضوئها يمكن تحديد سياسات الاستيراد، لأن استمرار استيراد الخضر والفواكه مثلاً في حالات غزارة الإنتاج المحلي سيؤثر سلباً على الإنتاج المحلي للمواسم المقبلة.

خامساً- تعديل الأنماط الاستهلاكية وتنمية البدائل السلعية:

إن تعديل الأنماط الاستهلاكية يجري من خلال نوعية أفراد المجتمع حول أهمية التغذية للقضاء على الأمية وتحسين المعارف المتعلقة باختيار النظام الغذائي الكافي من الناحية التغذوية وتقنيات إنتاج الاغذية وتجهيزها وتخزينها ومناولتها على جميع المستويات وخاصة على المستوى الأسري(٢٠).

كما إن لتنمية البدائل السلعية أهمية كبيرة من خلال التفكير مثلاً في تنمية بدائل القمح وذلك بخلطه بالحبوب الأخرى أو تنمية إنتاج لحوم الدواجن والاسماك كبدائل للحوم الحمراء. إن الأمن الغذائي يستوجب توجيه الاستهلاك نحو السلع الغذائية الأكثر والأسهل توافراً سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد.

سادساً- تصحيح توزيع الناتج القومي لصالح الفلاحين:

من الملاحظ ان قطاعات الاقتصاد وخصوصاً الصناعة والتجارة يلتهمان حصصاً ضخمة من الناتج القومي لاتبقي إلاّ القليل للقطاع الزراعي السلعي. والخلل هنا هو في البنية الاقتصادية التي لابد من تصحيحها بما يضمن إعطاء دور للقطاع الزراعي في الناتج القومي خصوصاً في تنمية القطاع الزراعي عبر فروع سياستها المتعددة(٢١). بما يضمن تحقيق التناسب مع بقية القطاعات.

فالسياسة السعرية تعتبر أداة مهمة يجب ان تحظى بأولوية ضمن ستراتيجية التنمية الاقتصادية بحيث تشكل ضماناً للأمن الغذائي(٢٢).

أما في السياسة المالية والنقدية والائتمانية فضرورة خفض الضرائب العامة على القطاعات الإنتاجية في الزراعة وخفض الرسوم الكمركية على مدخلات الإنتاج الزراعي.

سابعاً- الطرق ووسائل النقل:

ان التقدم الكبير الذي شهدته الزراعة وزيادة الفائض في الإنتاج يتطلب نقله إلى أسواق غالباً ماتكون بعيدة عن المزارع، كذلك فإن الحاجة المتنامية للمدخلات من أسمدة وآلات ومبيدات.. الخ غالباً مايتطلب إحضارها من مناطق إنتاجها البعيدة أيضاً عن المزارع كذلك فإن التخصص في فروع الإنتاج الزراعي المتنوعة سيؤدي إلى المزيد من الحاجة إلى التبادل كل ذلك يوضح الارتباط الوثيق بين تطور الزراعة وتوفر شبكة من الطرق ووسائل النقل، فإذا لم تتوفر أصبحت عاملاً محدداً للتنمية الزراعية، وكلما ازدادت الزراعة تقدماً ازدادت الحاجة إلى وسائل نقل أسرع واكفأ وأكثر تقدماً(٢٣).

وختاماً لابد ان تؤكد ان الوسائل والإجراءات لتحقيق الأمن الغذائي هي كثيرة وعديدة تختلف حسب ظروف وإمكانات كل بلد حيث لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستمر وبوتائر جيدة دون تطوير القطاع الزراعي وحل مشكلة الأمن الغذائي بأسرع الطرق وأفضلها.

الفصل الثاني: حالة الغذاء عربياً وعالمياً

لمعرفة ما يحيط بنا من ظروف وسياسات إقليمية وعالمية ليتسنى لنا وضع ستراتيجية أمننا الغذائي والتعرف على أهمية هذه الاستراتيجية في تحديد اولويات توجهاتنا الاقتصادية.

أولاً- حالة الغذاء في الوطن العربي:

لقد كانت الأقطار العربية غنيها وفقيرها تعاني من أزمة غذائية، تنعشها الزيادة المستمرة في الاعتماد على المصادر الخارجية لسد العجز في ميزانها الغذائي، ولا تقتصر ألازمة على سلعة غذائية محددة وإنما تشمل مجموعة كبيرة من السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب التي تمثل الركيزة الأساسية للاستهلاك الغذائي في الوطن العربي.

فعلى سبيل المثال نلاحظ انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية في الأقطار العربية من خلال الجدول (٢). العراق، الاردن، الكويت، لبنان، المملكة العربية السعودية، سوريا، الامارات العربية، اليمن، الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس، ارتيريا، الصومال، السودان، موريتانيا.

ومن هذا نلاحظ رغم الجهود القطرية والقومية التي بذلت لمحاصرة أزمة الغذاء العربي فما زالت هذه الأزمة بآثارها الخطيرة تهدد الأمن الغذائي مما يستوجب ضرورة إعادة النظر في الأساليب والسياسات المتبعة لعلاجها مما يدل على غياب العمل المشترك وبرنامج التكامل الذي جعل الوطن العربي مضطراً لتسديد مبالغ كبيرة لشراء الغذاء من الخارج ويعاني أكثر من (٩٠) مليون مواطن عربي من نقص الغذاء وستزداد حاجة الأقطار للمساعدات والمعونات التي تمن بها الدول الغنية[٢٤].

ثانياً :حالة الغذاء في العالم:

لقد شهد القرن الماضي رغم ما حدث فيه من نمو سكاني مذهل، تقدماً هائلاً في الجهود الرامية إلى إنتاج مزيد من الغذاء والعمل في الوقت نفسه على ضمان حصول كل الأفراد على الطعام فقد زادت البعض من البلدان النامية إنتاجها الغذائي عن طريق ما يسمى بـ(الثورة الخضراء) وقد ساعدت المعونة الإنمائية والاستثمارات على استحداث واستخدام أصناف جديدة وفيرة الغلة من المحاصيل المختلفة، ورغم ذلك ففي بعض الحالات لم تعد الثورة الخضراء بنفع مباشر على المزارعين الفقراء وأصحاب الحيازات الصغيرة الذين لم يكن بمقدورهم شراء المستلزمات الباهظة التكلفة من بذور جديدة ومبيدات وأسمدة ومياه ري في حين كانت نتائج تطبيق العلم والتكنولوجيا لافتة للانظار. فقد ارتفعت

الانتاجية العالمية للحبوب من (١,٤) طن للهكتار في أوائل الستينات إلى (٢,٧) طن للهكتار خلال امن سنة (١٩٨٩–١٩٩٩) وتضاعف حجم الإنتاج الزراعي العالمي على مر السنوات الثلاثين الماضية، كما وصل حجم التجارة الزراعية العالمية إلى ثلاث أمثال ما كان عليه[٢٥].

جدول(١)

توافر الأغذية ، مدى انتشار ظاهرة نقص الأغذية وعمقها والحصول على الأغذية (١٩٩٦-١٩٩٨) للعراق وبعض الأقطار العربية

الدول	توزيع	مدى انتشار ظاهرة نقص	عمق النقص		الحصول على
	متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية(سعر حراري/ يوميا)	نسبة السكان من ناقصي الاغذية (بالمئة)	عدد ناقصي الاغذية (بالمليون)	متوسط نصيب الفرد من العجز الغذائي	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (باسعار الدولار الثابتة)
العراق	٢٣٤٠	١٧	٣,٥	٢١٠	.
الاردن	٢٧٩٠	٥	٠,٢	١٧,٠	١٤٧٠
الكويت	٣٠٥٠	٤	٠,١	١٨٠	.
لبنان	٣٢٧٠	*	٠,١	١٦٠	٢٩٢٦
السعودية	٢٨٦٠	٣	٠,٦	١٥٠	٦٨١٤
سوريا	٣٣٥٠	*	٠,٢	١٦٠	١٠٦٣
الامارات	٣٣٧٠	*	٠,٠	١٤٠	١٩٣٤٢
اليمن	٢٠٥٠	٣٥	٥,٧	٢٩٠	٢٢٦
الجزائر	٢٩٨٠	٥	١,٤	١٩٠	١٤٣٨
مصر	٣٢٨٠	٤	٢,٦	٢٠٠	١١١٣
ليبيا	٣٢٥٠	*	٠,٠	١٣٠	.
المغرب	٣١٣٠	٥	١,٤	٢١٠	١٣١١
تونس	٣٢٦٠	*	٠,١	١٣٠	٢٠٩٧
ارتريا	١٦٥٠	٦٠٥	٢٠٢	٣٧٠	٢١٠
الصومال	١٥٥٠	٧٥	٦٠٦	٤٩٠	.
السودان	٢٤٣٠	١٨	٥٠١	٢٤٠	٢٥٠
موريتانيا	٢٦٣٠	١٣	٠,٣	٢٤٠	٤٥٢

- البيانات غير متوفرة

* نسبة ناقصي الاغذية أقل من ٢,٥ في السنة

الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على:

- متوسط أمدادات الطاقة الغذائية – تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، ٢٠٠٠، ص٢٣٦.
- متوسط نصيب الفرد من العجز الغذائي – تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- نصيب الفرد من الناتج القومي والإجمالي – البنك الدولي والمؤتمرات التنمية الزراعية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، ٢٠٠٠، ص٢٤٥.
- عدد ناقصي الأغذية – تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، ٢٠٠٠، ص٢٣٠.
- نسبة ناقصي الأغذية بين مجموع السكان – تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،ص٢٣-٢٤.

الفصل الثالث: الآثار السياسية والاقتصادية على أوضاع إنتاج الغذاء في العراق من سنة (٢٠٠١-٢٠٠٣)

أن المشاكل التي واجهها الاقتصاد العراقي بسبب الحصار الاقتصادي والحروب التي مرت بالقطر أدى إلى انخفاض مورد القطر من العملة الصعبة ، وهذا بدوره أنعكس بإثارة السلبية على النشاط الزراعي حيث أدى إلى انخفاض ناتجه في كل المجالات الزراعية[٢٦] .

ولا تشمل خسائر القطاع الخاص والمختلط بل شمل العديد من شبكات الري والمبازل فضلاً عن النقص الحاصل في المدخلات الأساسية وتدمير سدود ونواظم ومحطات رئيسة وثانوية للكهرباء بالإضافة إلى التغيرات في البيئة التي أدت إلى زيادة في إعداد الكثير من الآفات الزراعية وطفيليات الحيوانات(كالقراد) وزدات القوارض بسبب منع استيراد المبيدات ومنع العراق من إقامة صناعة وطنية لأنتاج المبيدات للآفات الزراعية، وكذلك تعرض مساحات كبيرة من الأراضي الجيدة الى التملح نتيجة توقف مضخات البزل من العمل، وهناك مساحات واسعة تعرضت إلى التعرية المائية والهوائية وتكون الكثبان الرملية نتيجة الرعي الجائر وعدم توفير مياه الري والمستلزمات الضرورية للزراعة أدت، كما أن العمليات العسكرية وحركة الآليات الحربية أدت إلى تكسير الطبقة السطحية للتربة ودمرت الغطاء النباتي وخاصة في البيئة الصحراوية مما نتج عنه زيادة تركيز الدقائق العالقة بالهواء وأن الغبار يؤثر على العمليات الفسلجية للنباتات حيث يغلق مسام الأوراق ويؤدي إلى ضعف الكاربون والكبريت والنتروجين وغيرها من العناصر جراء الانفجارات والحرائق وتفاعل المواد الكيمياوية والمتفجرات التي من الصعب أن تذوب في الماء إلا بعد مرور (١٠٠) سنة أو أكثر أدت إلى تلوث المياه والتربة بمختلف المواد

الكيمياوية الخطرة التي نتجت عن موت أعداد كبيرة من الأشجار وظهور بعض الآفات الزراعية[٢٧].

جدول(٢)

الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسة في العراق سنة(٢٠٠١)

القيمة مليون دولار أمريكي الكمية الف طن

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات		الميزان		المتاح	نسبة الاكتفاء
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	للاستهلاك	الذاتي
مجموعة الحبوب جملة	٣١٧٤	.	.	٣٩٥٠,١٤	٩٤٤,٠٣	٣٩٥٠,١٤	٩٤٤,٠٣	٧١٢٤,١٤	٤٤,٥٥
القمح والدقيق	٢٢١٩,٠٠			٣٠٠٠,١٤	٧٥٠,٠٣	٣٠٠٠,١٤	٧٥٠,٠٣	٥٢١٩,١٤	٤٤,٥٢
الذرة	٢٣٢,٠٠	.	.	.	.	.	.	٢٣٢,٠٠	١٠٠,٠٠
الرز	٥,٠٠	.	.	٩٥٠,٠٠	١٩٤,٠٠	٩٥٠,٠٠	١٩٤,٠٠	٩٥٥,٠٠	٠,٥٢
البطاطا	٦٢٣,٠٠	.	.	٢٠,٠٠	١,٢٠	٢٠,٠٠	١,٢٠	٦٤٣,٠٠	٩٦,٨٩
جملة البقوليات	٥٨,٠٠	.	.	٥٥,٠٠	١١,٨٠	٥٥,٠٠	١١,٨٠	١١٣,٠٠	٥١,٣٣
جملة الفاكهة	٢٢٠٣,٠٠								١٠٠,٠٠
جملة الخضر									١٠٠,٠٠
السكر المكرر	١,٨٤			٤٢٤,٥٢	١١٩,٠٠	٤٢٤,٥٢	١١٩,٠٠	٤٢٦,٣٦	٠,٤٣
جملة الزيوت والشحوم	٤٨,١٢			١٦٨,٢٠	١٢٧,٦٥	١٦٨,٢٠	١٢٧,٦٥	٢١٧,٣٢	٢٢,٦٠
جملة اللحوم	١٢٢,٧٨			٢,١٠	٣,٣٠	٢,١٠	٣,٣٠	١٢٤,٨٨	٩٨,٣٢
لحوم حمراء	٣٩,٧٨							٣٩,٧٨	١٠٠,٠٠
لحوم بيضاء	٨٣,٠٠			٢,١٠	٣,٣٠	٢,١٠	٣,٣٠	٥٨,١٠	٩٧,٥٣
الأسماك	٣٣,٠٠							٣٣,٠٠	١٠٠,٠٠
البيض	٤١,٧٠							٤١,٧٠	١٠٠,٠٠
الألبان ومنتجاتها	٤٤٠,٠٠			٧٨,١٧	١٣,٢٠	٧٨,١٧	١٣,٢٠	٥١٨,١٧	٨٤,٩١
الجملة					١٢٢٠,١٨		١٢٢٠,١٨		

تقديرات المنظمة العربية الزراعية

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد ٢١، ديسمبر /٢٠٠٢، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم، ٢٠٠٢.

جدول(٣)

الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسة في العراق سنة(٢٠٠٢)

القيمة مليون دولار أمريكي الكمية الف طن

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات		الميزان		المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة		
مجموعة الحبوب جملة	٤٢٢,٢٥	.	.	٢٣٢,٤٤	٧٠,٥٠	٢٣٢,٤٤	٧٠,٥٠	٦٥٤,٦٩	٦٤,٥٠
القمح والدقيق	٢٦٨,٨٦	.	.	٦٢,٣٧	١٢,١٣	٦٢,٣٧	١٢,١٣	٦٢,٦١	٠,٣٨
الذرة	١٢,٠٠	.	.	١٠,١١	١,٥٩	١٠,١١	١,٥٩	٢٧٨,٩٧	٩٦,٣٨
الرز	.	.	.	٢٧,٢٦	٥,٠٠	٢٧,٢٦	٥,٠٠	٣٩,٢٦	٣٠,٥٧
البطاطا	.	.	.	.	.	.	.	.	.
جملة البقوليات	١٦,٥٠	.	.	٠,١٣	٠,٠٦	١٥,٣٦	٠,٠٦	١٥,٣٦	٥١,٣٥
جملة الفاكهة	٢٩,١٧	.	.	١٥,٦٣	٧,٩٤	١٥,٦٣	٧,٩٤	٣٢,١٣	٨٩,٧٣
جملة الخضر	١٠٨,٥٠	.	.	٣,٤٠	١,٢٩	(١٢,٥٥)*	١,٢٩	٣٣,١١	١١٣,٠٨
السكر المكرر	٢٠,١١	.	.	٢,١٣	٠,٩٦	١٤,٩١	(٥,١٠)	٩٥,٩٥	٥٧,٤٢
جملة الزيوت والشحوم	٢,٨٧	١٤,٦٨	٦,٠٦	١٤,٩١	٤,٩٩	١٤,٩١	٤,٩٩	١٠,٠٧	٢٨,٤٩
جملة اللحوم	١٨٤,٥٣	.	.	٧,٣٢	٨,٥٢	.	.	١٨٤,٥٣	١٠٠,٠٠
لحوم حمراء	١٨٠,٧٣	٠,١٢	٠,٢٠	.	.	٧,٢٠	٨,٣٣	١٨٠,٧٣	١٠٠,٠٠
لحوم بيضاء	٣,٨٠	.	.	.	.	.	.	٣,٨٠	١٠٠,٠٠
الأسماك	١١٠,٠٠	.	.	.	.	.	.	١٠٨,٠٣	١٠٠,٠٠
البيض	١,٤٠	.	.	.	.	.	.	١,٤٠	١٠٠,٠٠
الألبان ومنتجاتها	٤٣٠,٨١	١,٩٧	٣,٤٤	٦,٥٣	٧٥٠	٦,٥٣	٧,٥٠	٢٣٧,٣٤	٩٨,٥١
الجملة	.	.	٩,٧٠	.	١٠١,٧٦	.	.	.	.

تقديرات المنظمة العربية الزراعية

* الارقام بين قوسين تعني معدل تغير سالب

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد ٢٢، ديسمبر /٢٠٠٢، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم، ديسمبر ٢٠٠٢.

جدول(٤)

الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسة في العراق سنة(٢٠٠٣)

القيمة مليون دولار أمريكي الكمية ألف طن

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات		الميزان		المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة		
مجموعة الحبوب جملة	٣٥٢٩,٠٠	.	.	٢٧٠٦,١٩	٤٢١,١٨	٢٧٠٦,١٩	٤٢١,١٨	٩٢٣٥,١٩	٥٦,٦٠
القمح والدقيق	٢٣٢٩,٠٠	.	.	١٢٧٩,٧٩	٢٥٣,٧٧٧	١٢٧٩,٧٦	٢٥٣,٧٧٧	٣٦٠٨,٧٦	٦٤,٥٤
الذرة	٢٣٣,٠٠	.	.					٢٣٣,١٠	١٠٠,٠٠
الرز	٩٠,٠٠	.	.	٤٣٣,٥٠	١٥٩,٠١	٤٣٣,٥٠	١٥٩,٠١	٥٢٣,٥٠	١٧,١٩
البطاطا	٨٦١,٠٠	.	.	١٩,٤٠	٤,٢٧	١٩,٤٠	٤,٢٧	٨٦١,٠٠	١٠٠,٠٠
جملة البقوليات	٨٧٢,٠٠	.	.	٣١,٠١	١٠,٠٠	٢٧,٩١	٩,١١	٨٩١,٤٠	٩٧,٨٢
جملة الفاكهة	٥٧,٠٠	٣,١٠	٠,٨٩	٢,٢٠	٠,٢٦	٢,٢٠	٠,٢٦	٨٤,٩١	٦٧,٨٢
جملة الخضر	٣٨٤١,٠٠	N.A *	N.A *	٤٥,٠٢	١٠,٧٧	٤٥,٠٢	١٠,٧٧	٣٨٤٣,٢٠	٦٧,١٣
السكر المكرر	١,٨٤	.	.	٥٧٦,٧٨	١٢٦,٦٢	١٤١,٧٨	١٢٦,٦٢	٢٠١٤,٠٢	٩٩,٩٤
جملة الزيوت والشحوم	٣٢,٤٥	.	.	١٤١,٠٦	١٠٥,٦٥	١٤١,٠٦	١٠٥,٦٥	٥٧٨,٦٢	٩٧,٧٦
جملة اللحوم	٦٩,٤٧	.	.	٢,١٣	٣,٣٢	٢,١٣	٣,٣٢	١٧٣,٥١	٠,٣٢
لحوم حمراء	٤٤,٤٧	.	.	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٢	٤٤,٥٠	١٨,٧٠
لحوم بيضاء	٢٥,٠٠	.	.	٢,١٠	٣,٣٠	٢,١٠	٣,٣٠	٢٧,١٠	٩٩,٩٣
الأسماك	١٣,٠٠	.	.	.	.	.	.	١٣,٠٠	٩٢,٢٥
البيض	٢٥,٠٠	.	.	.	.	.	.	٢٥,٠٠	١٠٠,٠٠
الألبان ومنتجاتها	١٢٥,٩١	.	.	٧٠,٧٣	١٠,٣٧	٧٠,٧٣	١٠,٣٧	١٩٦,٦٤	١٠٠,٠٠
الجملة	.	.	٠,٨٩	.	٦٩٢,٤٤	.	.	.	٦٤,٠٣

تحليل أوضاع إنتاج الغذاء في العراق سنة(٢٠٠١-٢٠٠٢)

لقد أجرينا تحليل واقعي بين الجداول الثلاثة (٢-٣-٤) الخاصة بالموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسة في العراق لسنوات (٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣) على التوالي مع الجداول أعلاه نلاحظ الانخفاض الواضح لسنة ٢٠٠١ بالرز فقط أما الانخفاض الكبير في اغلب السلع الغذائية فكان لسنة ٢٠٠٢ فلم يصل نسبة معدل الإنتاج أكثر من (٤٠%) بأستثناء السكر والمكرر واللحوم الحمراء

والأسماك والألبان ومنتجاتها لأعتماد العراق على مذكرة التفاهم الغذائية وتدهور الأوضاع الزراعية وأنتشار الإمراض النباتية وعدم القدرة على المعالجة وتردي مشبكات الري والبزل وتوقف شبكات البزل عن العمل مما أدى إلى تعرض مساحات كبيرة من الأراضي الجيدة إلى التملح.

إضافة إلى العمليات العسكرية التي أدت إلى تدمر الغطاء النباتي وتكسير الطبقة السطحية للتربة .

أما معدل نسب الإنتاج للسلع الغذائية ضمن الجدول المذكور سابقاً لسنة (٢٠٠٣) فكانت نسب عالية لأغلب المحاصيل الغذائية باستثناء الفاكهة والخضر والسكر المكرر واللحوم الحمراء والأسماك والألبان ومنتجاتها، فقد كانت معدل نسب الإنتاج كانت على التوالي (٢,٨٤ ، ٧,٧٣، ٨,٣٣، ١٢,٦٣%) .

لنحلل سبب الارتفاع في معدلات الإنتاج لبعض السلع الغذائية يرجع إلى الأوضاع السياسية التي لها أثر كبير على الأوضاع الاقتصادية وخروج العراق من الحصار الاقتصادي وعدم وجود ضوابط وروابط وضرائب على استيراد المواد والآلات الزراعية وغيرها من السلع التي تدخل البلد في هذه السنة أما أسباب انخفاض الإنتاج لبعض السلع كالفاكهة والخضر فسهولة استيرادها ونقلها الى البلد أقل كلفة وأفضل نوعية من إنتاجها .

أما انخفاض معدل نسبة السكر المكرر بسبب توقف بعض المعامل عن الإنتاج وذلك لأسباب تردي الآلات الإنتاجية وعدم صيانتها منذ سنوات مضت، اما أنخفاض إنتاجية اللحوم الحمراء والأسماك والألبان ومنتجاتها فيرجع إلى استيراد اللحوم الأجنبية والأسماك إذ لم تتوافر رقابة صحية على دخول هذه اللحوم إلى البلاد وكذلك عدم فرض الرسوم الكمركية في ذلك العام هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فأن اللحوم العراقية تصدر إلى الدول المجاورة وخاصة الأغنام لما تمتاز به من نوعية جيدة بطريقة غير شرعية (تهريب) عبر الحدود مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في الإنتاجية، وأدى هذا بدوره إلى ارتفاع اسعار اللحوم المحلية ، إما أنتاج الألبان ومنتجاتها فأنه مرتبط بإنتاجية اللحوم .

مقترحات تطوير مسارات الأمن الغذائي في العراق

١. مضاعفة الإنتاج للمحاصيل والسلع الرئيسة الزراعية الآتية خلال السنوات القادمة وتشمل تلك المحاصيل والسلع (القمح والحبوب الرئيسة الأخرى، السكر، الزيوت النباتية).
٢. تحقيق الاكتفاء الذاتي للاقطار العربية من اللحوم الحمراء ولحوم الدجاج والأسماك والحليب والبيض خلال السنوات القادمة ويتم ذلك من خلال وضع الخطط التطبيقية الرامية إلى زيادة الرقعة المزروعة عن طريق استصلاح الأراضي وتحسين سبل الري واستخدام البذور المحسنة والأسمدة الضرورية وإدخال الآلات والمكننة في الزراعة بشكل واسع وتعزيز الإرشاد وتعزيز البحث العلمي في هذا المجال أيضاً بتطوير الثروة السمكية .

أما بخصوص الاكتفاء الذاتي فيمكن تحقيق ذلك عن طريق إقامة مزارع عصرية للأبقار ومداجن لتربية الدجاج اللحم والبياض على السواء ووضع السياسيات وأتخاذ الإجراءات التي من شأنها زيادة عدد قطعان الأغنام والماعز في الأقطار العربية والاهتمام بالمراعي وتوسيعها ، ودعم صناعة الأعلاف ووضع برامج لإقامة صناعات للأعلاف المركزة لمختلف الاستعمالات واستخدام الأساليب العلمية في هذا الشأن، وضرورة السير بخطى ثابتة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي بين الأقطار العربية بكافة فروعة وتفاصيله، وكذلك ضرورة استثمار الأموال العربية في استغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة في العراق وباقي أقطار الوطن العربي، وإنشاء تمويل المشاريع الإنتاجية والتسويقية المشتركة ، كذلك إنشاء مؤسسة عربية للبحوث الزراعية تشرف وتنسق وتمول البحوث الزراعية على مستوى الوطن العربي.

الاستنتاجات :

١. تدهور الأوضاع الزراعية وأنتشار الإمراض النباتية وعدم القدرة على المعالجة وتردي شبكات الري والبزل وتوقف شبكات البزل عن العمل مما أدى إلى تعرض مساحات كبيرة من الأراضي الجيدة إلى ظاهرة.
٢. الأوضاع السياسية التي تعرض لها العراق في سنة ٢٠٠٣ كان لها الأثر الكبير على الأوضاع الاقتصادية وخروج العراق من قيود الحصار الاقتصادي

.

٣. انعدام الضوابط والروابط والضرائب على السلع المستوردة من الخارج في سنة(٢٠٠٣).
٤. انخفاض الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ وخاصة الخضر والفاكهة في سنة ٢٠٠٣ وذلك لسهولة استيرادها ونقلها إلى العراق من دول الجوار بأقل الكلف وأفضل نوعية من إنتاجها.
٥. توقف بعض المعامل عن الإنتاج المعتمدة في مادتها الأولية عن الإنتاج الزراعي وتقادم الآلات الإنتاجية وعدم صيانتها والانقطاعات المستمرة ولساعات طويلة للتيار الكهربائي وهذا يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج إذا ما استخدم المولد الكهربائي الخاص بسبب استهلاك الوقود مما يؤدي إلى ارتفاع كلف المخرجات الإنتاجية، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الأسعار.
٦. انخفاض إنتاجية اللحوم الحمراء والأسماك والألبان ومنتجاتها سنة (٢٠٠٣)وذلك بسبب استيراد اللحوم الأجنبية والأسماك وانعدام الرقابة الصحية على دخول هذه المنتوجات وعدم فرض الرسوم الكمركية ولغرض أسعارها على حساب النوعية ومدة صلاحيتها للاستخدام البشري ومن جهة أخرى تُصدر اللحوم العراقية وخاصة لحوم الأغنام بطريقة غير شرعية (تهريب) الى دول الجوار عبر الحدود لما تمتاز به اللحوم العراقية من نوعية وموصفات جيد قيمة غذائية عالية

التوصيات :

١. الاهتمام بتحسين الأوضاع الزراعية والإمراض النباتية والفايروسات الحيوانية وإدامة شبكات الري والبزل وإعادتها إلى العمل للتقليل من ظاهرة التملح.
٢. سيطرة الدولة على الحدود لمنع تصدير المنتوجات الزراعية والحيوانية بطريقة غير شرعية إلى البلد، وكذلك فرض الضرائب الكمركية على السلع الداخلة وخاصة الاستهلاكية للحد من استيرادها والاهتمام بالمنتج الزراعي المحلي وتحسين نوعيتها.
٣. إعادة المعامل التي تعتمد على المنتوجات الزراعية والحيوانية الى العمل وضمان استمرار التيار الكهربائي في البلد قدر الامكان.

المصادر

(١) عبد الغفور إبراهيم احمد ، الأمن الغذائي ومتطلباته المستقبلية ، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩،ص١.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، نحو عالم نعم بتغذية جيدة ، روما، ١٩٩٢،ص٧.

(٣) المنظمة العربية للتنمية والزراعة، دراسة تقييم استراتيجيات البديلة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الخرطوم ، ١٩٩٤، ص٢.

(٤) سليمان بدراني، الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ، التطورات السياسية والصعوبات العلمية ، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة ، الجزائر ، ١٩٨٦،ص١٤.

(٥) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، مصدر سابق ، ص١.

(٦) عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مصدر سابق ،ص١٥.

(٧) عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مصدر سابق. ص١٦.

(٨) سليمان بدراني، الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، المصدر سابق،ص١٧.

(٩) ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٩،ص٥.

(١٠) سامي عبد عباس الجميلي ، دور التكنولوجيا في التنمية الزراعية في الوطن العربي ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، الإدارة والاقتصاد، ١٩٩٣،ص٢١.

(١١) عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مصدر سابق،ص٢٤.

(١٢) تقرير حول توصيات الندوة الدولية حول (الكائنات المعدلة وراثيا، أثار ومخاطر)، روما، ٢٠٠٥،ص٥.

(١٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تقييم استراتيجيات البديلة لتحقيق الأمن الغذائي ، مصدر سابق ، الخرطوم ، ١٩٩٤،ص٥

(١٤) المصدر نفسه ، ١٩٩٤،ص٧.

(١٥) باسم فاضل لطيف الدوري ، الموارد المائية والأمن الاقتصادي في الوطن العربي، رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٤، ص١٥٢.

(١٦) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية الأمن الغذائي ، ج١، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ، ط٢، ١٩٨٦ ،ص١٧٦.

(١٧) علي عبد القادر، من التبعية إلى التبعية ، صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني، القاهرة ، دار المستقبل العربي،١٩٩٠،ص٣٠.

(١٨) صبحي القاسم ، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، مؤسسة عبد الحمد شومان ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٢،ص٢٥.

(١٩) هاشم علوان السامرائي، سلبيات التجارة الخارجية وانعكاسيها على الأمن الاغذائي، المؤتمر العلمي الخامس لقسم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٩،ص١٩.

(٢٠) منصور الزاوي، اقتصاديات العراق والوطن العربي ، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص٣٢.

(٢١) ينبغي التفريق بين ما هو غذاء وما هو تغذية، فالغذاء هو توفير الطعام لكافة المجموعات السكانية بينما تعني التغذية حصول الإنسان على الطعام المتوازن الصحي ، لمزيد من المعلومات أنظر محمد سمير مصطفى ، حاجة المواطن العربي للغذاء، دراسة في أوضاع ومشكلات التغذية في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٩.

[٢٢] محمد محمود سلمان ، أثر أهم التغيرات الاقتصادية على الفجوة الغذائية المصرية ودور السياسة الزراعية في التغلب عليها ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٨،ص٢٠.

[٢٣] أزمة الامن الغذائي في الوطن العربي، دراسات اقتصادية، دمشق، ١٩٨٨، ص١٦٣.

[٢٤] محمد السيد عبد السلام ، التكنولوجيا الحديثة وتنمية الزراعية في الوطن العربي ، عالم المعرفة ، الكويت، ١٩٨٢،ص١٢٣.

[٢٥] *WWW. F.A.O* .

[٢٦] صبحي القاسم ،الأمن الغذائي في الوطن العربي، عالم الفكر، بيروت ، ١٩٧٨، ص١٣٠.

[٢٧] مجذاب بدر عناد، التغيرات الاقتصادية الدولية والعربية ، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥,

[٢٩] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية ، مجلد ٢١، الخرطوم، ٢٠٠٢،ص,١٣٠

[٣٠] المصدر نفسه ، مجلد ٢٢، ٢٠٠٣،ص,٢٣١

[٣١] المصدر نفسه ، مجلد ٢٣، ٢٠٠٤، ص١٥٣.